على الاخر كان عذره غير مقبول كذلك هذا وهذه الدلالة تنبني
على مقدمتين احدهما ان العقاب يستحق على القبح لقبحه وثانيهما
ان وجه وجوب التوبة اسقاط العقاب والثالث انه يجب ان يسقط
لقبحه واذا ثبت هذه الفصول الثلثة وثبت ان جميع المعاصي تساوي
القبح علم انه لم يندم لقبحها فاما الفصل الاول فالدليل عليه انه لو وجد
سائر جهات الفعل ولم يوجد وجه القبح لم يستحق العقاب ولو تجرد
وجه القبح عن سائر الوجوه استحق العقاب واما الفصل الثاني
فالدليل عليه انه لو لم يستحق العقاب لم يلزمه التوبة ومتى استحقه
لزمته واما الفصل الثالث فالدليل عليه انه يجب ان يندم على
القبح على الوجه الذي لكونه استحق العقاب فثبت بمجموع هذه
المقدمات صحة ما ذكرناه ولا يلزم التوبة من الصغائر وان لم نقل
بسقوط عقاب الاجتناب لان اجتناب الكبائر يسقط الصغائر فان
قيل لم قلتم انه اذا استحق العقاب لوجه لزمه ان يندم
على ذلك الوجه قلنا لان من اضر فعل لزمه تركه لاجل ذلك الوجه
ولان من اعتقد في انسان انه اساء اليه وجب ان يعتقد انه اساء اليه لا
لوجه اخر الا ترى انه لو ضرب انسانا ثم قال انما اعتقد
كونه مسيئا لانه اقوى على ضربك او ما شاكله عد سفيها دليل اخر
ولان الندم اعتقاد مخصوص فمن علم وجوها لابد ان يعلم وجه وجوبها
فاذا علم ان وجه وجوبها كونه مسيئا وعلم في كل ذنب قبحه ولم يندم
على ذنب لم يعلم قبحه الا نوادر وعلم ان المحدث يحتاج الى محدث لحدوثه
وعلم انه يحتاج الى محدث ان هذا الشيء محدث علم انه يحتاج
الى محدث لا محالة كذلك هذا دليل اخر ولان التوبة كالاعتذار

والاعتذار لا يصح الا ان يكون اعتذارا على الاساءة كذلك التوبة دليل اخر ولانا لو لم نعلم ان
لانها اضرته في الدنيا او اضرت بنفسه او ماله او غير ذلك لم يحسن
العقاب والمعنى فيه انه لم يندم لقبحها فاما الفصل الاول الذي استحق العقاب من تلك الجهة
فان قيل اذا تاب من قبيح واصر على الاخلال بواجب وجب ان يقبح قلنا غلط
لان الاخلال بالواجب قبيح فاذا تاب من كبيرة واصر على اخرى
وهو يعتقد انها كبيرة صحت توبته وهذا ابطال اصلكم قلنا انما يصح توبته ان
لم يكن ليس يصح فلم يترك في وجه الوجوب وهذا كمن يعتقد في شيء
قبحا ولا يعتقد من اجل علمه حسنا يعتقد لهذا واجبا كمن ان اليهودي
اذا تاب من اليهودية وهو مصر على عشر كبائر منها وجب ان يسقط يهوديا
وهذا خلاف الاجماع وكان يجب ان يستحق عقاب اليهودية وبلغ
ويتبرأ منه ويجري عليه احكام الكفار ونوجد منه الخمر والخنزير وجميع ذلك
خلاف الاجماع واجاب قال القاضي ان اليهودي انما سمي يهوديا
لمسلة نوع من الكفر وهو غير ممتنع به فلا يسمى ولا يجري عليه احكامه
ولم يسم بذلك لاستحقاق العقاب حتى قال ان عقابه ثابت مستمر بذلك
فاذا تاب على غير الوجه الصحيح كان عقابه ثابتا لانه لم يأت
بالتوبة على شرائطها ولا يجب ان يكون يهوديا كالمسلم اذا فعل
الى المصرانية الا ترى ان شرائط الكفر يجري عليه احكام المسلم
وان كان كافرا استحق عقاب الكفار ظاهرا وباطنا حكى هذا
هذا وقال ابو رشيد انه اذا اتى بالاسلام وطاعات اخر فانه يحفظ

Copyright © King Saud University